خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس

بمناسبة انعقاد قمة قادة الدول ورؤساء الحكومات

حول الجفاف والتدبير المستدام للأراضي

أبيدجان، 07 شوال 1443 الموافق 09 ماي 2022م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم الاثنين 09 ماي 2022، خطابا ساميا إلى المشاركين في قمة قادة الدول ورؤساء الحكومات حول التصحر والتدبير المستدام للأراضي التي انعقدت بأبيدجان.

وفي ما يلي النص الكامل للخطاب الملكي السامي:

"الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة رئيس جمهورية كوت ديفوار، وأخي العزيز،

أصحاب الفخامة والمعالي رؤساء الدول والحكومات،

السيدات والسادة الممثلين السامين للمنظمات الدولية والإقليمية،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

أود في البداية أن أهنئ أخي فخامة السيد الحسن عرامان واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، على التنظيم الناجح لهذه القمة المنعقدة حول الجفاف والتدبير المستدام للأراضي، على هامش الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

إن هذه المبادرة المحمودة لمضيفنا الكريم الرئيس واتارا، لتجسد قوة العزم على تعبئة ملموسة لمواجهة مشكلة الجفاف، التي تشكل تحدياً هيكليا في قارتنا الإفريقية، أكثر من أي مكان آخر. كما أنها تعكس بجلاء صورة هذه القارة الإفريقية العزيزة علينا جميعا: إفريقيا المُبادِرة التي تأخذ زمام مصيرها بيدها.

عدالة
adala.justice.gov.ma

فتغير المناخ ليس قضية نظرية ولا موضوعاً للنقاش العقيم، بل هو واقع مؤلم وقاسٍ، ما فتئت آثاره الوخيمة تتزايد بفعل تعاقب موجات الجفاف بشكل أكثر حدة وتدميراً.

لقد أضحى تعاقب فترات الجفاف، وما ينتج عنه من تدهور للتربة، يشكلان تحدياً كبيراً وحقيقياً. فقد مست آثارهما، خلال العقدين الماضيين، أكثر من مليار ونصف المليار شخص في العالم، وتسببا في خسائر اقتصادية تفوق **124** مليار دولار.

أما في إفريقيا، فقد أصبح التصحر يهدد ملايين الهكتارات، بفعل زحف الرمال الذي يتزايد في بعض المناطق بمعدل خمسة كيلومترات في السنة، علماً بأن تدهور الأراضي يشكل عاملا يسهم في استفحال أوجه الضعف والهشاشة.

وبالتالي، أصبح الأمن الغذائي والأمن الإنساني والأمن بوجه عام، إلى جانب الأمن البيئي، موضوعا على المحك. فكل أرض تهجرها العيالة يستوطنها انعدام الأمن. وكما نرى اليوم، فالمناطق المعروفة بتدهور ظروفها البيئية بشكل بالغ، هي في الغالب، المناطق نفسها التي تندلع فيها الصراعات والنزاعات، ويضطر فيها السكان للنزوح والهجرة، وتسعى الجماعات الإرهابية والانفصالية إلى التسلل إليها.

فخامة الرئيس،

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

لا مناص من الإقرار بأن المناخ ماضٍ في التغير، وأن الموارد المائية آخذة في التناقص فضلا عن تزايد أعداد السكان، وتوسع نطاق المدن، في مقابل انحسار الأراضي الزراعية وتدهورها.

إننا عازمون كل العزم على محاربة هذا العدو المشترك، بسلاح العمل المنسق والتضامني. فالعديد من المبادرات الإقليمية البارزة، المتوافقة مع ظروف الواقع الإفريقي، تسهم مجتمعةً في انبثاق قدرة القارة الإفريقية على التأقلم مع الجفاف.

ولا يسعنا في هذا المقام، إلا أن نشيد بمبادرة أبيدجان، التي ستتوج أشغال قمتنا، راجين أن تشكل أرضية لتعبئة مستدامة وعملية، حتى يتسنى ترجمة الالتزامات السياسية إلى إجراءات ملموسة. ونذكر في هذا

عدالة
adala.justice.gov.ma

الإصار إلى إرساء تحالف إفريقي فعلي لمواجهة الجفاف، ومده بالموارد المالية والتكنولوجية الملائمة، والكفيلة ببلورة إجراءات فعالة وناجعة في هذا الشأن.

ذلك أنه بموازاة الاستحقاق المنبثق عن الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، تصرح قمة أبيدجان تصوراً عملياً لا يسعنا إلا الترحيب به. فاقتناعنا بحتمية مكافحة الجفاف وتدهور الأراضي أمر محسوم. فقد آن الأوان للانتقال الفعلي إلى تسريع تنزيل البرامج التنفيذية لمكافحة التصحر، في إطار تعاون إقليمي وثيق وملموس يتسم بالواقعية.

كما نشيد بكون "مبادرة أبيدجان"، تشكل استمراراً للزخم الذي أسفرت عنه "قمة العمل الإفريقية من أجل انبثاق قاري مشترك". هذه القمة التي نظمناها بمراكش على هامش الدورة **22** لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ ﴿**COP22**﴾. فهناك تكامل تام بين "مبادرة أبيدجان" وبعثات المناخ الثلاث الخاصة بإفريقيا، والتي انبثقت عن قمة مراكش لسنة **2016**. وهي: بعثة حوض الكونغو، وبعثة منطقة الساحل، وبعثة الدول الجزرية. كما تنسجم مبادرة أبيدجان تماماً مع "مبادرة تكييف الزراعة في إفريقيا" و"مبادرة الاستدامة والاستقرار والأمن في إفريقيا".

فخامة الرئيس،

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

لا تنحصر مكافحة تغير المناخ في مسألة التخفيف من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري، بل تشمل كذلك الإدارة المستدامة للأراضي. فمعركتنا تقتضي التزاماً على عدة جبهات، لاسيما منها المحافظة على النظم البيئية، وحماية التنوع البيولوجي، وتقليص مظاهر الهشاشة لدى الفئات الضعيفة من السكان.

وهو جهود نقوم بها، وبكل إصرار، على المستويين الإقليمي والدولي، مع ما يقتضيه ذلك، دوماً، من عمل موازٍ على المستوى الوطني.

ومن هذا المنطلق، قام المغرب، الذي استضاف الدورة **22** لمؤتمر الأطراف ﴿**COP22**﴾، بالرفع من مساهمته المحددة وطنياً فيما يخص الحد من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري إلى **45,5**% بحلول عام **2030**.

عدالة
adala.justice.gov.ma

كما حرصنا كذلك على أن يقترن دفاعنا عن استراتيجيات التكيف والتخفيف على الصعيد الدولي بالالتزام بها على المستوى الوطني، وذلك من أجل تزويد بلادنا بنموذج تدبيري شامل ومستدام. فاستراتيجية "غابات المغرب 2020 – 2030" واستراتيجية "الجيل الأخضر 2020 – 2030"، تروم معاً تحقيق الهدف المتعلق بعكس منحى تدهور الأراضي، وتقليص حدة التصحر والتخفيف من انعكاساته، من خلال التنمية البشرية والاجتماعية.

كما أن التزامنا من أجل مكافحة الجفاف، والمحافظة على التنوع البيولوجي، وحماية النظم البيئية يتكامل كذلك مع عزمنا الراسخ على حفظ وحماية المورد الأساسي للحياة، ألا وهو الماء.

وعلاوة على ذلك، فإن "المخطط الوطني للماء" الذي أطلقناه، يهدف إلى ضمان الأمن المائي وتأمين الموارد المائية الضرورية، من حيث الكم والجودة. ومن جهة أخرى، فإن النموذج التنموي الجديد، الذي تم إعداده بتوجيه منا، يضع المحافظة على الموارد المائية وتعزيزها ضمن الرهانات ذات الأولوية لإرساء نموذج تنموي منبثق من الحاضر، ومتطلع إلى المستقبل.

واعتباراً لما يكتسيه قطاع الماء من أهمية حيوية، فإن "جائزة الحسن الثاني العالمية الكبرى للماء" تعد في الآن ذاته، مجالا لبلورة وعي شامل بقضايا الماء، وفضاءً مرموقاً للمنافسة، تتبارى فيه الحلول المبتكرة والمستدامة والمندمجة، من أجل النهوض بقضية الماء.

فخامة الرئيس،

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن مكافحة التصحر وتدهور الأراضي لتمثل بحق، معركة من أجل البقاء، يتحتم أن ينخرط فيها الجميع، ولا سيما إفريقيا. بل ويجب ألا يقف في طريق هذا الكفاح، لا غياب القدرات التكنولوجية، ولا انعدام الموارد الاقتصادية، بل ولا حتى ضعف الإرادة السياسية.

فالجبهات التي يجب أن نخوض فيها غمار معركتنا ضد التصحر، تتمثل في الحد من قابلية التأثر بالجفاف، وبناء القدرات من أجل الإدارة المستدامة للأراضي، والعمل على تضافر الجهود الإقليمية والدولية، وتيسير إعداد وتنفيذ حلول تستهدف مشكلات محددة، والتحكم في استغلال الموارد المائية. تلكم هي معركتنا جميعا، في كل آن وحين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

عدالة
adala.justice.gov.ma